لو كنت مكان مرسي وقعدت على الكرسي

بقلم

الشيخ حسام عبد الرؤوف



بسم الله الرحمن الرحيم

لو كنت مكان مرسي وقعدت على الكرسي

للشيخ حسام عبد الرؤوف

حفظه الله

نخبة الإعلام الجهادي

قسم الكتب والمقالات

2012-1433

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ... وبعد،

فقد تابعنا جميعا المعركة الرئاسية الماراثونية بين مرشحي جولة الإعادة والتي تأجل إعلان نتيجتها عدة مرات رغم أنها كانت متوقعة وطبيعية بمقياس الإخوان المسلمين ومن ساند مرشحهم في تلك الانتخابات لأنها تعكس الإرادة الشعبية –على حد زعمهم– وتؤكد نجاح المصريين في ثاني اختبار ديمقراطي لهم.

وإن كان هناك من تعليق على النتيجة فهي أنه بعد استبعاد نظرية المؤامرة – أي أن هناك توافقًا وترتيبًا بين المجلس العسكري الحاكم وحزب الحرية والعدالة بحيث يحتفظ الأول بالمكاسب الضخمة التي حققها من خلال توليه السلطة منذ الإطاحة بمبارك، ويتركون للثاني الأغلبية النيابية ورئاسة الجمهورية بالصلاحيات التي يحددها المجلس العسكري وأرباب النظام السابق–.

بعيدًا عن ذلك فأنا لا أصدق أن هناك أكثر من اثني عشر مليونًا من المصريين أعطوا أصواتهم لمرشح النظام البائد، ولئن كان هذا حقيقة فهي مفزعة ونذير سوء، أن يكون لأرباب النظام السابق هذا التواجد الضخم في الشارع المصري، ويلقي بظلال وارفة من الشك حول ما سيحدث في مصر خلال الأعوام القادمة إن لم يتغمدها الله برحمته ويهيئ لها نظاما إسلاميا خالصا وقيادة إسلامية قوية وعادلة.

أهمية الاستمرار في الميدان حتى تحقيق الأهداف:

والذي يزيد من تلك الشكوك الألاعيب التي انتهجها المجلس العسكري خلال عام ونصف أدخلت الشعب المصري في دوامات لا تنتهي ولعل آخرها –والمنتظر أدهى وأمر– قراري حل مجلس الشعب المنتخب، والإعلان الدستوري المكمل، والذي قصقص أجنحة الرئيس القادم وأبقى الصلاحيات الفعلية في أيدي قيادة المجلس، ولذا على الشعب المصري أن يستمر في انتفاضته وثورته لإلغاء الإعلان الدستوري بالكامل وصياغة الدستور الذي يرضي الله ورسوله ويعيد الحق إلى نصابه، ونسف الصلاحيات والامتيازات التي يحاول العسكر أن يحققوا لأنفسهم –ومن يتترس بهم– من خلالها الاستمرار في السيادة والهيمنة على الحياة السياسية ومقدرات الشعب المصري، وأن يكون الرئيس المنتخب كمن يملك ولا يحكم، وغطاء ديمقراطي مدني زائف لوجه قبيح منكر بشع!

السبب في كتابة هذه المقالة:

هو سؤال ورد في ذهني يقول: لو كنت مكان الدكتور مرسي وطلب منك تولي المسئولية ورئاسة الدولة في الظروف الحالية فهل كنت ستقبل ذلك؟ وإذا قبلت فما هي أول وأهم القرارات التي ستتخذها فور توليك المسئولية؟

فكان الجواب على الفور أن ذلك وسواس يجب الاستعاذة بالله منه، والتضرع إلى الله ألا يجعلني في هذا المقعد أبدًا فأنا ضعيف وهي أمانة وسأسأل عنها يوم القيامة، فكيف أكون مسئولا عن أكثر من خمسة وثمانين مليون إنسان

مصري يحملون مخلفات وتبعات وآلام قرابة الستين عاما، منذ انقلاب عبد الناصر المشئوم عام 1954، ومن ورائهم الأمة الإسلامية التي يرتبط مصيرها إلى حد كبير بمصير مصر ارتفاعا وانخفاضا، وهناك من القضايا التي ترتبط بها مصر على الساحتين العربية والإسلامية ارتباطا مباشرا خاصة قضية المسلمين الأولى تحرير بيت المقدس وفلسطين، وهي ما عجز عن حلها كبار القادة والعلماء والمصلحين والمخلصين، فأنَّى لي وأنا العبد الفقير الضعيف أن أحمل أوزارهم وأسأل عنهم أمام من لا تخفى عليه خافية –سبحانه–.

ثم استرسلت في الإجابة عن بقية السؤال حيث لم تطاوعني خواطري إلا بالإفصاح عن رأيي في مواجهة الواقع الأليم والحقيقة المروعة، فتخيلت نفسي وكأني بدل مرسي قاعدا على كرسي رئاسة مصر، وبدأت أفكر: يا ترى كرئيس لمصر في هذه الظروف الأشد حلكة في تاريخ الشعب المصري –خصوصا– والأمة الإسلامية –عموما– ما هي القرارات العاجلة التي لا تحتمل التأخير بأي حال لأبدأ باتخاذها؟ وما هي السياسة التي عليَّ انتهاجها أمام الشعب الذي وضع ثقته فيَّ من خلال مبايعتي للرئاسة، ويتوقع أني أحمل عصا سحرية ستبدل الحال من خوف وعدم استقرار وفقر وعجز وبطالة وأزمات صحية ونفسية واجتماعية إلى عكس كل ذلك بمجرد جلوسي على الكرسي!

جماع الأمر في الصدق مع الله ومشاورة أهل الحل والعقد:

فأجمعت أمري على أنه لا فكاك من النار وأنجائها من غضب وقهر الجبار، إلا التمسك بالصدق مع الله والصراحة التامة أمام الشعب حتى وإن خالف ذلك رأي الحزب والجماعة والإخوان، وعدم الالتزام بالوعود الانتخابية التي تخالف شرع الله، وما أملي علي من تصريحات وأقوال، صدرت مني لأكون المرشح لهذا المنصب، وأن أفوز في المعركة الرئاسية الفاصلة بالتبعية.

وعلى أن يكون أول قرار مني هو تشكيل مجلس شورى من أهل الحل والعقد من علماء المسلمين المخلصين في كافة التخصصات لتوزيع قضايا الدولة عليهم لتشخيص الداء وتحديد الدواء؛ على أن يكون الرأي بعد الإجماع واجب التنفيذ، مع تحديد المراحل حسب شدة الحاجة إليها، أي خطوات عاجلة ومتوسطة ومستقبلة.

ويشترط في من يكونون أعضاء مجلس الشورى ألا يكونوا ممن تلطخت أيديهم بفساد مباشر أو غير مباشر أي مارسوه بأنفسهم أو ارتضوا وساعدوا من يمارسه من غيرهم–.

الشريعة دستور الدولة والله ثم الشعب هما مصدر القوة:

بعد ذلك القسم على أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية هي دستور البلد فلا حكم إلا لله ولا معبود إلا إياه، وأن أستمد المدد والقوة من الله ثم من شعبي الذي أثبت بثورته المباركة وتضحياته الجسيمة حتى أطاح بفرعون العصر الحديث أنه قوة جبارة ستزيح أي عائق أو تحدٍّ يواجهنا خلال مسيرة النهضة والإصلاح الشامل، ولذا سيكون هناك خطاب شهري أعرض فيه أمام الشعب كل حقائق الأمور، والخطوات التي تم تنفيذها خلال الشهر المنصرم ليكون معي في الصورة فيصبر؛ بعد متابعة التقدم الحادث ويؤازرني في مواجهة ما يواجهنا من التحديات الداخلية المتوقعة عند محاولة تطهير البلد من كبار المفسدين وأعوانهم، ومحاكمة رؤوس النظام السابق بكل عدالة وكفاءة في جمع الأدلة الدامغة وتجميع شهادات الشهود، واسترداد الأموال التي نهبوها طوال العقود الثلاثة الماضية وإيداعها في خزينة الدولة وهي معركة لن تكون سهلة أو قصيرة.

تغيير شامل في نمط حياة وسلوك الرئيس:

من أول القرارات التي سأتخذها هو تحديد مقر جديد للرئاسة في ضاحية من ضواحي العاصمة ويكون مقرا عاديا لا يحمل أي سمة من سمات البذخ والإسراف، والبعد عن الدخول في مساكن الذين ظلموا أنفسهم من القصور والبيوت الفخمة، فهذه أول إشارة للشعب باتباع سياسة تقشف وعدالة وتواضع، فالرئيس وأمناء السر عنده ومجلس شوراه، لا يحتاجون لكل هذه المساحات الشاسعة والبيوت العامرة التي تكلف الدولة سنويًا عشرات الملايين لعمارتها وحراستها، على أن يتم إيجار وبيع كل تلك القصور والممتلكات –وأولها القصر الجمهوري بحدائق القبة– بمبانيها وأراضيها وأثاثها ومقتنياتها فتدر لخزينة الدولة المليارات من الجنيهات؛ بجانب التخلص من أساطيل السيارات والطائرات الخاصة برئاسة الجمهورية، والاكتفاء بأقلها قيمة واستهلاكا للوقود لزوم الانتقالات الداخلية واستقبال الضيوف والرحلات الخارجية العاجلة.

وإلغاء السفارات في الدول التي لا تهم مصر من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية –وما أكثرها– لتقليل تكاليف البعثات الدبلوماسية، والاكتفاء بقنصليات مصرية في العواصم فقط أو قيام سفارات دول أخرى بمصالح السفارات المصرية مثلما تفعل الدول التي تحترم نفسها وشعبها، وتريد اتباع سياسة تقشفية.

كذلك إصدار قرار بإلغاء جميع الاحتفالات الرسمية في الدولة من أعياد وطنية وغيرها، لتوفير الأموال من ناحية وإيقاف مسلسل تعطل المصالح والأعمال من ناحية أخرى، فنحن في أشد الحاجة لبذل جهود متواصلة لتغيير الواقع بأقصى سرعة.

مراجعة جميع الاتفاقيات الدولية طبقا لحكم الشريعة:

وبالنسبة للمعاملات الدولية فنبدأ في مراجعة جميع الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالمعاملات مع الجيران والمنظمات والتحالفات الدولية والإقليمية وإقرار ما يتوافق منها مع أحكام الشريعة وفقه الواقع، فبالنسبة للاتفاقيات والمعاهدات المجحفة التي تضيع حق المسلمين وتفرض عليهم البقاء في دوامة الفقر والتخلف والاستخذاء فسوف يتم إيذان الأطراف التي ننوي إنهاء الاتفاق معها بذلك ثم نقض تلك الاتفاقيات. وأما بالنسبة للديون الهائلة وفوائدها الربوية المتراكمة فما كان منها لا ضرورة قصوى لها، فيمكن إلغاء أقساطها على الفور؛ وأما ما كان ضروريا ولا يمكن الاستغناء الفوري عنه فتوضع خطة لإيجاد البديل عن طريق الاقتراض من

دول أخرى تعطينا قروضا قصيرة الأجل بدون فائدة ربوية أو أقل فائدة لحين إيجاد البديل. ويدخل في هذا الإطار تفعيل التضامن العربي والإسلامي في المجال الاقتصادي، وهو ما سنشرحه في وقته إن شاء الله.

تشجيع الاستثمار لتعويض نقص رؤوس الأموال واشتداد الأزمة الاقتصادية:

كما يدخل فيه تشجيع رؤوس الأموال المحلية والعربية والإسلامية للاستثمار في مصر خاصة أنها تتوفر فيها جميع الشروط المطلوبة لجلب الاستثمار من توفر للأمن بعد التخلص من كبار مفسديه، والأيدي العاملة الرخيصة، والكفاءات الفنية والمهنية بأقل الأجور إذا ما قورنت بنظرائها في الدول الغربية أو الآسيوية، بالإضافة إلى المباني والعقارات التي كانت تابعة للدولة وسيتم عرضها للبيع والإيجار، فيمكن الاستفادة من الأراضي الواسعة الملحقة بها لإضافة ما يلزم من المباني والمكاتب.

والأهم من ذلك هو توفر وسائل المواصلات ومرافئ تصدير المنتجات بأقل تكلفة إلى أوروبا والأمريكتين وفي أسرع وقت، للمكان الجغرافي المتميز لمصر، على أن تكون الأفضلية للمستثمرين المصريين ثم العرب ثم غيرهم إذا تساووا في تقديم نفس العطاءات والشروط والضمانات.

رفع الظلم عن الناس لاستنزال البركات من السماء:

ونظرا لأن هناك عشرات القضايا والمطالب الملحة والعاجلة فإن منها ما لا يحتاج إلا لقرار حاسم وجريء وسيدفع البلاء عن الشعب المصري ويخفف معاناته، ويفتح له بركات السماء والأرض، من أهمها رفع الظلم الذي هو ظلمات في الدنيا والآخرة، بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من الإسلاميين، وأما غيرهم فإن كان سجنهم لأسباب سياسية فقط فيطلقون، وإما إن كان لأسباب عقدية وفكرية منحرفة فيستتابون فمن تاب منهم أطلق سراحه، بعد أخذ العهد عليه بالالتزام بشرع الله، ومن أبى فيقام عليه حد الردة إن كان مرتدا، أو السجن حتى يرجع عن أفكاره الشاذة والمنحرفة، مع تطهير كافة المؤسسات الأمنية أو التابعة لوزارة الداخلية من القادة الموالين للنظام السابق، ومحاكمة زبانية السجون والمعتقلات وكل من شارك في قتل المتظاهرين في شتى الوقائع والمدن منذ انطلاق الثورة وحتى الآن.

ولأن العدل أساس الملك ولارتباط السجون والمعتقلات وكافة المعاملات الجنائية بالأحكام القضائية لذا يجب مراجعة النظام القضائي برمته، وتحديد مؤهلات ومواصفات القضاة بحيث يكونون على مستوى فقهي واجتهادي متميز، مع تعديل جميع المناهج الدراسية في كليات الحقوق والكليات التي تخرج القضاة والمحامون، لتوافق أحكام الشريعة لأنها هي الضمان الوحيد لتحقيق العدالة بين المسلمين وحتى أهل الذمة.

الدعوة والقضاء العادل كفتا ميزان الحكم الرشيد:

ولما كانت الأمور الداخلية لا تستقيم إلا بوجود كتاب يهدي ووازع من السلطان، فالوازع هو القضاء العادل الرادع للخارجين عن الدين أو المفسدين، وأما الدعوة الصحيحة لإصلاح ما أفسدته الحكومات المتتابعة والحكام العملاء الخائنين لله ولرسوله وللمؤمنين؛ فكما يتم إصلاح النظام القضائي والتعليم القضائي، كذلك فإنه ينبغي إعادة الأزهر إلى ما كان عليه قبل قانون الإصلاح المدمر الذي ابتدعه عبد الناصر في الستينيات من القرن الماضي، فيتم نزع سلطة الرئيس في اختيار شيخ الأزهر وإعادة هيكلة إدارته وفروعه، على أن يجري انتخاب شيخ الأزهر بشكل مباشر من العلماء مع إعادة الأوقاف إليه، وإضافة أوقاف جديدة له ليستقل العلماء والخطباء عن الدولة والنظام ماديا وبالتالي يصدعون بكلمة الحق التي فيها صلاح الراعي والرعية، مع إعادة المساجد الأهلية إلى ما كانت عليه، قبل ضمها إلى وزارة الأوقاف، وزيادة الرواتب والمكافآت وتحسين المكانة الاجتماعية للعلماء والخطباء لتشجيع المتفوقين علميا وخلقيا على الدراسة في كليات الشريعة واللغة العربية والانخراط في الجانب الدعوي بدلا من الحاجة لتوظيف المتخلفين دراسيا المعوجّين سلوكيا وأخلاقيا كأئمة مساجد وخطباء مثلما يحدث الآن.

حتمية تطهير قطاعي الثقافة والإعلام:

ونظرا للارتباط المباشر والتأثير القاتل لمجالي الثقافة والإعلام على توجهات المجتمع والفتن الداخلية والانحطاط السلوكي والأخلاقي المستشري في كل الشرائح والطبقات، لأن ما تبنيه الدعوة الصحيحة من القيم والأخلاقيات في سنوات قد تهدمه وسائل الإعلام –خصوصًا– في أيام معدودات، فيجب التطهير الفوري لقطاعي الثقافة والإعلام من كبار المفسدين وعناصر الردة والاستهزاء بالدين والعهر والرذيلة، التي كانت من أهم

دعائم النظام البائد والطعنة الكبرى التي كانت في خاصرة الشعب –ولا زالت– فجعلت من المنكر معروفا ومن المعروف منكراً.

فتنة السياحة وضرورة إيجاد حلول لأسلمتها:

ويرتبط بقضية الفساد المستشري في المجتمع والانحطاط الخلقي والاجتماعي تحويل البلد إلى كتلة ملتهبة من سعار الجنس والرذيلة تحت مسمى السياحة بدعوى أهميتها القصوى في الميزانية العامة للدولة، وأن هناك 15 مليونا من السائحين يدخلون إلى البلد سنويا، وبالتالي يوفرون مئات الملايين من العملات الصعبة، فاستبيحت لأجلهم كل المحرمات وانتشرت الفاحشة والرذيلة على كل المستويات، حتى في المدن غير السياحية أو المصايف، ونظرا لما يقال من توظيف عشرات الآلاف من المصريين في قطاع السياحة وبالتالي استحالة إلغاء هذا القطاع، فأظن أنه لو قامت حملة ترشيد عامة لهذا القطاع بحيث تزداد السياحة الداخلية وتشجيع السائحين من العرب والمسلمين وحتى الأجانب على المجيء لمصر مع الالتزام بآداب المجتمع والحفاظ على السلوكيات المتوافقة مع أحكام الشريعة. في البداية قد يكون الأمر صعب التقبل، سواء من أفراد الشعب المتعودين على الذهاب إلى المصايف والمتنزهات، أو من السائحين الأجانب الذين تعودوا على استباحة كل المقدسات والمحرمات، ولكن يجب أن يحترموا آدابنا كما يحترمون الآداب المتبعة عند زيارة الفاتيكان أو غيره من الأماكن المقدسة.

ولقد حسم الله سبحانه وتعالى قضية الخوف على الرزق عندما خاطب نبيه وأصحابه الكرام بقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلاَ يَقْرَبُواْ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاء إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"، وقوله سبحانه: "وَلِلَّهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ"، والحرة تجوع ولا تأكل بثدييها، كما يقال في الأمثال.

محاسبة الناس على أداء العبادات لتتنزل الرحمات:

وكيف نرزق وتفتح علينا البركات من السماء والأرض والملايين من المصريين لا يحافظون على أداء الصلوات والصيام والزكاة والحج لمن استطاع إليه سبيلا؟! إن أول ما يجب محاسبة العباد عليه هو إقامتهم للصلاة وأركان

الإسلام، لأن من تركها جحودا فهو كافر يجب قتله إن لم يلتزم بها، وإما إن كان لا يؤديها تكاسلا وتهاونا، فإنه يجب محاسبته حسابا شديدا، فإن هناك من العلماء من يرى أنه يخرج بذلك من الملة، ولأن من ضيعها فهو لغيرها أضيع، فكيف يكون هناك موظف أو عامل في الدولة لا يصلي أو يجاهر بالفطر في رمضان؟!

قضية توظيف النساء ومشكلة البطالة:

وعلى ذكر قضية التوظيف في الدولة والمصالح الحكومية أقول إن من العار على الدولة أن تكون هناك عشرات الآلاف من الموظفات والعاملات بينما هناك الملايين من الشباب العاطلين عن العمل، وبالتالي تفجر المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي نواجهها من انتشار تعاطي المخدرات وجرائم القتل والاغتصاب والسرقة والبلطجة وغيرها، بجانب أن الموظفة إن كانت تتعلل بضرورة خروجها للعمل لمساعدة زوجها في مواجهة متطلبات الحياة فإنها تنفق أكثر راتبها على المواصلات ورسوم الحضانة للأطفال الذين يحرمون من رعايتها وعنايتها وبالتالي يصابون بالأمراض النفسية والجسدية، وعلى الأدوية للعلاج لأنها مستهلكة بين الوظيفة وشغل البيت، ومصاريفها الشخصية من مأكل وملبس وأدوات زينة وغيرها، فلماذا لا تعاد المرأة إلى بيتها فتحمي نفسها والأمة من وبال خروجها للعمل واختلاطها بالرجال سواء في المواصلات أو الطرقات أو المكاتب، فوق أنها تقضي فترة طويلة من السنة في الحمل والولادة والرضاعة والمرض، فتتعطل مصالح المسلمين.

فحلا لهذه المشكلة –وإن كانت ستزيد شيئا من العبء على الدولة– أرى أن تعاد النساء العاملات إلى البيوت ويعطى نصف راتبها لزوجها أو ولي أمرها تعويضا عن الخسارة المادية التي ستحدث من تلك العودة؛ على أن يمنع تعيين النساء بأي حال من الأحوال، إلا في الوظائف والأشغال التي لا يصلح لها إلا هنَّ، كتطبيب النساء وتعليمهن العلوم الشرعية والتربية المنزلية والطرق الحديثة في تربية وتعليم أبنائها لإعداد الجيل الصالح الذي سيعيد للأمة مجدها وسؤددها.

ثم لماذا لا يتم التوسع في برنامج الأسر المنتجة ليشمل كل امرأة قادرة على الإنتاج المنزلي، كالخياطة والتطريز والتريكو وصناعة السجاد لغير المتعلمات –كمثال–، أما المتعلمات فيمكن تشغيلهن في تجميع المنتجات التركيبية كلعب الأطفال وساعات اليد والأجهزة الإلكترونية وغيرها مما تمارسه النساء في اليابان –مثلا–،

فنساؤنا لسن أقل من نسائهم في المهارة والذكاء، ويمكن إعطائهن دروسًا في ذلك عبر جهاز التلفاز على أن تسلم لهن المواد الأولية والقطع مفككة ويتم استلامها بعد ذلك مجمعة وتسليمهن الأجرة مباشرة.

الارتقاء بأداء المصالح الحكومية ومرافق الدولة:

ومن الأولويات كذلك الاهتمام بمرافق الدولة العامة وتغيير القيادات إن كانت فاسدة ولا تقبل الإصلاح، خاصة المستشفيات الحكومية للتخفيف على الناس من مصاريف العلاج الباهظة ورحمتهم من الذهاب لعيادات الأطباء الخاصة الذين أصبحوا تجاراً في الأجساد البشرية! وكذلك إدارات المرافق والمصالح العامة كالاتصالات والنقل والتجارة والتموين، ولذا يجب تفعيل نظام الحسبة والمحاسبة بمكافأة المحسنين وترقيتهم، وعقاب المقصرين وإزالتهم من مراكزهم، مع مراعاة العدالة في القسمة بينهم فلا تكون فوارق ضخمة في الأجور تزيد الغني غنى والفقير فقرا، كيلا يكون المال دولة بين الأغنياء منهم.

ومن أهم المصادر التي يجب الاهتمام بها أيما اهتمام زكاة المال وصناديق الصدقات، وطبعا استرداد الأوقاف والممتلكات العامة التي سلبت بدون وجه حق، فيجب الاهتمام بتحصيل زكاة الأموال وعروض التجارة والأراضي، ورفع الضرائب عن الطبقات المعدمة أو منخفضة الدخول، والاهتمام بقانون من أين لك هذا؟ والمحاسبة المالية الدقيقة على الثروات الشخصية للعاملين في الدولة لاكتشاف المكتسبين بطرق غير مشروعة بدءا من رئيس الدولة وحتى أقل مسئول فيها، بنزاهة وحيادية وأمانة.

اطفاء نار الحرب الطائفية وإيقاف الكنيسة عند حدها:

ومن أهم القضايا التي على الرئيس حسمها هي قضية علاقة الكنيسة المصرية مع الدولة فقد كانت الدولة على شفا حرب طائفية كان يؤجج لها ويغذيها الهالك الأنبا شنودة وما زال كبار كنيسته وخلفاؤه يسيرون على نفس النهج، ويتقوون بالغرب الصليبي خاصة الولايات المتحدة، فهذا الزمان لابد أن يولِّي وأن تعود الأمور إلى نصابها، فلا يصح أن يتحكم 6% من النصارى في مصر المسلمة ويصبحون دولة داخل الدولة، كما يجب تحصيل الجزية منهم طبقا لحكم الشريعة؛ وفي نفس الوقت الامتناع عن استعمالهم في المستويات الوظيفية والقيادية العليا، وإنما ننزلهم المكانة التي أنزلهم الله إياها، فإنهم رجس ونجس، فكيف يصبحون أولياء أمور على

المسلمين؟! ولدينا والحمد لله من المسلمين ذوي الخبرة والكفاءة ما يغنينا عن الاستعانة بجهود هؤلاء، فهم يستغلون مناصبهم أسوأ استغلال تبعا لتوجيهات الكنيسة، التي لا تبغي الخير والرفاه للمسلمين.

كما لا بد من معرفة مصير الذين غيبوا ممن اعتنقوا الإسلام من رجال ونساء، ومحاسبة القائمين بالإضرار بهم مهما كانت سلطتهم في الكنيسة.

الأمن الغذائي والسكن المناسب لكل مواطن:

وأما قضية الأمن الغذائي فيتكفل بها المتخصصون من علماء الزراعة واستصلاح الأراضي والمياه لتوفير المساحات الكافية لزراعة كافة المحاصيل الرئيسة خاصة القمح والأرز والمحاصيل الزيتية، وكذلك علماء الإنتاج الحيواني، وقد نشر حسام عبد الرؤوف مقالة سابقة على الإنترنت فيها الحل لمعظم المشاكل الغذائية في مصر تحت عنوان: الحملة القومية للاكتفاء الذاتي من الغذاء (غذاء كامل لكل مواطن) على منتديات شبكة شموخ الإسلام، يمكن الاسترشاد بها في هذا المجال.

ولعل من أهم المشاكل الاجتماعية الملحة لدى المجتمع المصري هي عدم وجود المسكن الاقتصادي المريح لغالبية أفراد الشعب، وقد ترتب على ذلك وجود الملايين ممن بلغوا سن الزواج من الجنسين ولا يستطيعونه لعدم وجود السكن. بالإضافة إلى من يعيشون في الأحياء العشوائية وبيوت الصفيح والخيام، وهذا يعتبر من أولى أولويات الدولة! ولذلك يجب البدء في إنشاء العديد من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة يكون ثمن الحصول على مسكن فيها في متناول الطبقات الفقيرة والمعدمة، ويمكن تمليكها لهم على أقساط ميسرة السداد وبدون فائدة، وهذا من أهم ما يجب أن توليه الدولة الاهتمام وهو أحق بالاقتراض من الدول العربية والصديقة لتوفيره، درءا للمفاسد الخطيرة التي تنجم عن السكن المختلط أو الذي يفتقد إلى المرافق الأساسية؛ مع ربط هذه المدن والمجتمعات بالمدن الرئيسة لتسهيل قضاء ساكنيها لمصالحهم الدراسية والتموينية والصحية وغيرها.

فكرة للدراسة لحل مشكلة قلة الرواتب:

ومن الأفكار التي تساعد على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة ميزانية الدولة ودخل الموظفين والعاملين في الوزارات وقطاع الخدمات تشجيع الإنتاج التجميعي للوسائل التكنولوجية الحديثة والأجهزة الكهربائية وحتى الحرف وما يشابه ذلك في مباني الوزارات والدولة، على أن يتم تحديد موعد لإنهاء عملهم الوظيفي ثم التفرغ بعد صلاة الظهر للتجميع والتصنيع؛ على أن يحرم الموظف أو العامل الذي لا يلتزم بالدوام وأداء وظيفته في الفترة الصباحية من الدوام في فترة بعد الظهيرة، وهذا بدلا من تشتت الموظفين في البحث عن وظيفة ثانية وثالثة لتوفير المتطلبات الأساسية لأسرهم، بطريقة تحفظ لهم كرامتهم، وتغنيهم عن التحايل والفرار أثناء فترة الدوام طلبا لزيادة الرزق، أو شراء المواد التموينية من المجمعات الاستهلاكية بأسعار رخيصة، أو العمل على تاكسي خلال فترة الدوام مع دفع الرشوة للمدير المباشر.

إنتاج السلاح والذخيرة محلياً وعسكرة الدولة استعدادا للملاحم:

من الأمور البدهية أن الشعب الذي لا يملك سلاحه لا يملك حريته، فأمريكا تستعبدنا مقابل مساعدات عسكرية نحن لسنا في حاجة إليها فيجب إعادة المصانع الحربية لإنتاج الوسائل والمعدات الحربية والقتالية والذخيرة بكل أشكالها وأنواعها، حتى وإن كانت أقل جودة من المستوردة فقد أثبت الشعب الأفغاني والمجاهدون في العراق وغيرها من الجبهات أنه بالإخلاص وصدق التوكل على الله وإعداد المستطاع من القوة وبأكثر الأسلحة تخلفاً، وبأقل قدر من الذخيرة يمكن تحقيق المعجزات العسكرية ودحر أعتى القوى.

كما يجب إعداد الشعب وعسكرته للملاحم القادمة بين الإسلام والكفر، فيجب إلزاما على كل بالغ عاقل مكلف أداء الخدمة العسكرية بقواعدها الإسلامية وليست الطاغوتية، على أساس أن ذلك من باب الجهاد والإعداد.

وفي هذا الإطار يجب تغيير اسم وزارة الدفاع، فالإسلام لا يعرف جهاد الدفع فقط، وإنما يجب أحيانا الهجوم والحرب الاستباقية لوأد العدوان في مهده، وليكن اسمها وزارة الحرب والسلام، فلماذا يكون الشعب الإسرائيلي كله من المقاتلين ووزارتهم تسمى وزارة الحرب، بينما نحرم المسلمين من ذلك ويفرض علينا اسم وزارة الدفاع الذي يشعر بالدونية والضعف؟!

واستعد مرسي للقعود على الكرسي:

وعندما وصلت إلى هذه النقطة وقبل الاسترسال في الحديث عن القضايا الكبرى الخارجية كالعلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني في فلسطين ومع الدول العربية والإقليمية؛ أو المتعلقة بكيفية ضبط الوضع أمنيا وسياسيا واقتصاديا في الداخل سمعت القسم الذي أداه مرسي أمام مئات الآلاف من المحتشدين بميدان التحرير وما صاحبه من تعهدات قال إنه قطعها على نفسه في خطبة حماسية؛ فألقيت القلم واسترجعت، وفكرت أن أمزق تلك الأوراق، ولكني سأنشرها من باب التذكرة ولعل الله أن ينفع بها من يشاء من عباده.

والحمد لله رب العالمين.

